الأمم المتحدة

E/AC.51/2018/L.4/Add.11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
28 June 2018
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثامنة والخمسون
٤-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد بنجامين **سيبيرنز** (ألمانيا)

إضافة

مسائل التنسيق: تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

(البند ٤ (أ))

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٧

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٧ (E/2018/48).

٢ - وعرَضت التقريرَ أمينة مجلس الرؤساء التنفيذيين، ثم أجابت على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

020718 020718 18-10701 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير الشامل والمفصّل عن الأنشطة، الذي تم التنويه به باعتباره أداة فعالة لتعزيز شفافية أنشطة المجلس ومساءلته عنها. واعتُبِر نظر اللجنة في التقرير السنوي فرصة هامة للتفاعل بشأن عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين. وشددت الوفود على ضرورة التحلي بالشفافية فيما يتعلق بأنشطة المجلس، وأقرت بأن الجهود الرامية إلى التواصل مع الدول الأعضاء كانت جلية من الحوارات الموضوعية والإحاطات الإعلامية، وكذلك من تبادل المعلومات عبر الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وعلى وجه الخصوص، تم تسليط الضوء على نشر البيانات المتعلقة بالموارد المالية والبشرية على نطاق المنظومة باعتباره مساهمة في زيادة الشفافية. وتم توجيه الانتباه أيضا إلى فهرس بيانات منظومة الأمم المتحدة المتاح على شبكة الإنترنت، الذي يوفر منفذا موحدا للاطلاع على بيانات مواضيعية تغطي جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة. وحثت الوفود المجلس على بذل مزيد من الجهود لتعزيز التعاون الفعال مع الدول الأعضاء من أجل ضمان الشفافية والمساءلة.

٤ - وعموما، اعترفت الوفود بالدور الهام الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين وأعربت عن تأييدها لهذا الدور المتمثل في تعزيز اتساق وتنسيق السياسات على نطاق المنظومة، وتفادي ازدواجية الجهود، وزيادة الكفاءة، واستخدام الموارد على النحو الأمثل، لا سيما فيما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعة اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وحثت الوفود مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواصلة تعزيز القدرات الجماعية لكيانات منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في مساعيها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، تم التشديد على أن القضاء على الفقر يقع في صميم خطة عام ٢٠٣٠، ولذلك ينبغي أن يحتل موقعا مركزيا في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى جانب العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ورأت الوفود أيضا أن مجلس الرؤساء التنفيذيين يقوم بدور يساعد الدول الأعضاء على فهم الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة.

٥ - وشددت عدة وفود على أهمية مواصلة ضمان أن يسترشد عمل المجلس بالولايات الحكومية الدولية وأن يدعم أولويات الدول الأعضاء. وتحديدا، تمت الإشارة إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة كان مصدرا للقيادة السياسية في مجال تعزيز التنمية المستدامة، وإلى أن المجلس يجب أن يأخذ في الاعتبار التوجيهات الصادرة عن المنتدى. وطُلبت إيضاحات بشأن أداء مجلس الرؤساء التنفيذيين بوصفه آلية تنسيق وليس بوصفه هيئة تنفيذية.

٦ - وتم التنويه بالقيادة الاستراتيجية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في المجال البرنامجي. ورحبت الوفود بالنهج الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة إزاء العمل المتعلق بتغير المناخ، ونوهت بالمساهمات التي قدمها المجلس في مجال التنمية المستدامة بإصدار العمل التحليلي المتعلق بالمخاطر والقدرة على الصمود وإطار قيادة منظومة الأمم المتحدة. وتمت الإشادة بدور كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في دعم اعتماد وتنفيذ إطار القيادة.

٧ - وإجمالا، أعربت الوفود عن تأييدها لنظر مجلس الرؤساء التنفيذيين في إسهام الابتكارات التكنولوجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتبرت الوفود أن اتخاذ تدابير منهجية للاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يخدم مصلحة جميع

الدول الأعضاء. وتم الترحيب بالجهود الرامية إلى توطيد وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان على تطبيق التكنولوجيا لتحقيق هذه الأهداف. غير أن قلة من الوفود قالت إن التركيز على التكنولوجيا يكشف عن نهج انتقائي بشكل مبالغ فيه إزاء خطة عام ٢٠٣٠، وإنه يبدو أن التقرير قد فضّل بعض الجوانب في حين تجاهل جوانب أخرى أو قلّل من أهميتها. وفي هذا الصدد، تم التشديد على أن مجلس الرؤساء التنفيذيين يجب أن يحترم الولايات الحكومية الدولية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وقال وفد آخر إنه نظرا إلى اتساع نطاق عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين الكبير، من الصعب إيلاء نفس القدر من الاهتمام لجميع الأنشطة في تقرير واحد. ولمح أحد الوفود إلى أنه من السابق لأوانه وضع توجيهات معيارية جديدة بشأن التكنولوجيات والابتكارات الرائدة بسبب عدم إتاحة فرصة بعدُ أمام الدول الأعضاء لمناقشة هذه المسألة. واقتُرح أيضا أن يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين استكشاف الدور المحتمل أن تؤديه آلية تيسير التكنولوجيا التي أنشئت في إطار خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية من أجل تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، وأُعرب عن رأي مفاده أن التقرير كان يمكن أن يستفيد من عرض معلومات بشأن هذا الموضوع.

٨ - وأولى وفد أهمية خاصة لقيام المجلس برصد المتابعة التي تتم على نطاق المنظومة لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وأعرب الوفد عن دعمه للجهود الرامية إلى الحد من الفقر بهدف الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وفي سياق الإشارة إلى أن مجلس الرؤساء التنفيذيين سيواصل التركيز على أكثر الفئات ضعفا، بما فيها أقل البلدان نموا، اقتُرح أن ينظر المجلس أيضا في التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وكان ذلك بهدف التوعية بأدوار مؤسسات الأمم المتحدة وتعزيز التنسيق على نطاق المنظومة في إطار مساعدة تلك المجموعة التي تضم أكثر من ١٠٠ بلد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩ - وفيما يتعلق بالتنظيم والإدارة، تم الإقرار بأن مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته الفرعية في موقع فريد للاستفادة من مواطن القوة والخبرة في منظومة الأمم المتحدة لإدخال تحسينات على وظائف الموارد البشرية والمالية والمشتريات والوظائف الإدارية الأخرى. وأُعرب عن التقدير للإنجازات التي حققتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لتحسين الكفاءة في تلك المجالات. وشجعت الوفود اللجنة الرفيعة المستوى على مواصلة العمل على الاعتراف المتبادل ومواءمة ممارسات تسيير الأعمال بهدف تحقيق المزيد من الكفاءة ومواصلة تحسين الفعالية على نطاق المنظومة.

١٠ - وأعربت الوفود عن تأييدها، بشكل خاص، لمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الاعتراف المتبادل والمواءمة في مجال المشتريات. ورحبت عدة وفود بزيادة عدد الموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المسجَّلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وطُلبت معلومات لمعرفة ما إذا كانت هناك أي خطط لوضع مبادئ جديدة للمشتريات وغير ذلك من الأنشطة المشتركة المتعلقة بالمشتريات.

١١ - وأثنت عدة وفود على الجهود التي يبذلها المجلس للتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل التي تقودها رئيسة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وأعربت عن تأييدها لاستمرار المجلس في إعطاء الأولوية لتلك المبادرة، وحثت على اتخاذ إجراءات جريئة وواضحة. وتم التشديد على أن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين ليست مجرد مشكلة متعلقة بإدارة الموارد البشرية؛ بل إنها تخلف آثارا بالغة على مصداقية المنظمة، ولهذا فهي تتطلب اهتمام والتزام جميع الرؤساء

التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة. وبالمثل، أعربت الوفود عن تقديرها للتصميم على كامل نطاق المنظومة على مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تدافع عنها المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وينبغي أيضا أن تستمر الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك من خلال استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وأشاد العديد من الوفود بالعمل الذي تقوم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى من أجل دعم تعدد اللغات، ورحبت الوفود بأمور منها اعتماد معيار 'أكوما انتوسو' للغة الترميز الموسعة لبيئة وثائق الأمم المتحدة وإطار الأمم المتحدة للتشغيل البيني الدلالي، الذي يُتوقع أن يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الكفاءة في عمليات إدارة الوثائق والترجمة التحريرية، فضلا عن تعزيز سبل اطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة على هذه الوثائق. واعتُبرت هذه الجهود مهمة بالنسبة للجمعية العامة. ومن المتوقع أن يشكل وضع إطار استراتيجي للسياسة العامة بشأن تعدد اللغات مرجعا بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى في جهودها الرامية إلى إبراز أهمية تعدد اللغات.

١٣ - ورحّب أحد الوفود باعتماد اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تعريفا وحيدا متفقا عليه، على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة، لما يشكل غشا وغشا مشتبها فيه أو مفترضا، وأعرب الوفد عن أمله في أن يساعد التعريف على وضع سياسات فعالة لمكافحة الغش.

١٤ - وفي سياق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، جرت الإشارة إلى قرار المجلس إخراج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من هيكل مجلس الرؤساء التنفيذيين. وأعرب عن رأي مفاده أن الجيل الجديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يجب أن يواصل التركيز على التنمية المستدامة، وأنه لا ينبغي الخلط بين التنمية والأبعاد الإنسانية أو الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان أو بالحفاظ على السلام. وقال أحد الوفود إن نهجا يقوم على الترابط لا يتواءم مع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

١٥ - وفي سياق الإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، أُعرب عن الأمل في أن يتيح نظام المنسقين المقيمين الجديد تحسين التعاون بين الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وطُلب توضيح بشأن الترتيب الجديد لتقاسم التكاليف على نطاق المنظومة ككل من أجل دعم المنظومة الإنمائية التي أعيد تنشيطها.

١٦ - وفيما يتعلق بالتنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل، تم الترحيب بتعاون المجلس مع لجنة الخدمة المدنية الدولية، وشجعت الوفود المجلس على الحفاظ على هذا التعاون باعتباره من بين أولوياته. وشدد أحد الوفود على ضرورة أن يواصل الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، الاستعانة بالمجلس باعتباره منتدى لضمان تنفيذ ما تقرره لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة بشأن النظام الموحد تنفيذا تاما وموحّدا وفي أوانه. وكان الدعم الذي يقدمه المجلس لعمل وحدة التفتيش المشتركة موضع ترحيب أيضا. وعلاوة على ذلك، تم التنويه بالجهود التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية من أجل مواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاجات والتوصيات

١٧ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٧ (E/2018/48).

١٨ - ورحبت اللجنة بالمساهمات المستمرة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المقدَّمة في إطار الولايات القائمة للمنظمات الأعضاء فيه طوال عام ٢٠١٧ في مجال الاتساق والتنسيق والفعالية والكفاءة والمساءلة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل تضمين تقارير المجلس المقدَّمة إلى اللجنة معلومات عن الإجراءات المتخذة بشأن طائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكفالة تنسيق الدعم المقدَّم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٠ - وأكدت اللجنة مجدداً توصياتها المقدّمة إلى الجمعية العامة لتوجيه انتباه الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة ضمان أن تمتثل أنشطة ومبادرات المجلس، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة، التي تشمل أيضا مبدأ الاعتماد الطوعي لنهج "توحيد الأداء" على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣، للولايات الحكومية الدولية امتثالا تاما.

٢١ - وشددت اللجنة على أنه مع أن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تقوم على وعي بالمخاطر، فيجب أن تحافظ على تركيزها على التنمية المستدامة ويجب بلورتها وتنفيذها وفقا للتوجيهات الوطنية.

٢٢ - وأقرت اللجنة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجلس بهدف تحسين التعاون في أنشطة الشراء، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للموردين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل جهوده في هذا الصدد.

٢٣ - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمينَ العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، على تذكير الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة بالحاجة إلى كفالة زيادة مواءمة تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة.

٢٤ - وشددت اللجنة على أن التصدي بفعالية للتحرش الجنسي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمصداقية منظومة الأمم المتحدة، ورحبت في هذا الصدد بسياسة عدم التسامح إطلاقاً التي وضعها الأمين العام، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل حث جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على إدراج هذه المسألة ضمن أولوياتها.

٢٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعيةُ العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل حث جميع مؤسسات النظام الموحد على ضمان تنفيذ كل ما تقرره لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة تنفيذا تاما وموحّدا وفي أوانه.